المعارضة السياسية في الإسلام على ضوء سيرة الإمام علي عليه السلام

الأستاذ المساعد الدكتور
محمد علي محمد رضا الحكيم
جامعة الكوفة ـ مركز دراسات الكوفة
mohammeda.alhakeem@uokufa.edu.iq

Political opposition in Islam in the light of the biography of Imam Ali

Asst. Prof. Dr.
Mohammed Ali Mohammed Ridha Al-Hakeem
University of Kufa- Kufa Studies Center

الملخص:

لقد كان لرحيل الرسول الأكرم تداعيات كبيرة على الساحة الإسلامية، ولعل من أبرزها تلك التي تتعلق بشؤون الحكم والدولة، التي كانت سببا مباشرا في انقسام المسلمين. إذ لما كان الرسول مصطفا من الله جل وعلا ومسددا بالوحي، لم يكن من المنطقي تصور وجود معارضة سياسية بين المسلمين على وفق ما اصطلح عليه علم السياسية، غير إن غياب الرسول عن الأمة، ثم اعراض المسلمين عن وصيته بالإمام علي واعتمادهم اختيار الناس طريقا لتعيين الخليفة؛ هنا تبدل الطريق من اصطفاء الله تعالى إلى خيار الناس، الأمر الذي يعد إيذانا بحقهم في المعارضة، إذ من طبيعة البشر الاختلاف.

يسلط البحث الضوء على المعارضة السياسية التي نشأة بعد وفاة النبي وقادها الإمام علي، يتضمن البحث ثلاث مباحث مضافا إلى مقدمة وخاتمة. وكان المبحث الأول قد تناول إمكانية قيام معارضة الدولة الإسلامية، وعرض المبحث الثاني مسيرة الإمام علي في رفضه لنظام الحكم، وجاء المبحث الثالث على بعض الأدوار التي قام بها تجاه الدولة والدين.

الكلمات المفتاحية: الرسول، الدولة الإسلامية، المعارضة السياسية، نظام الحكم، الإمام علي.

Abstract:

The departure of the Messenger had great repercussions on the Islamic arena, perhaps the most prominent of which were those related to the affairs of governance and the state, which were a direct cause of the division of Muslims. Since the Messenger was chosen from God by revelation, it was not logical to imagine the existence of a political opposition among Muslims according to what was termed the science of politics, except that the absence of the Messenger from the ummah, then the Muslims turned away from his will to Imam Ali and their dependence on people's choice as a way to appoint the caliph ; Here the path has changed from choosing God to choosing people, which is a sign of their right to opposition, as it is human nature to differ. The research sheds light on the political opposition that arose after the death of the Messenger and was led by Imam Ali. The research includes three sections in addition to an introduction and a conclusion. The first topic dealt with the possibility of opposition to the Islamic state, the second topic presented the path of Imam Ali in his rejection of the ruling system, and the third topic dealt with some of the roles he played towards the state and religion.

Keywords: the Messenger, the Islamic state, the political opposition, the ruling system, Imam Ali.

المقدمة:

لقد كان لرحيل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله تداعيات كبيرة على الساحة الإسلامية، ولعل من أبرزها تلك التي تتعلق بشؤون الحكم والدولة، التي كانت سببا مباشرا في انقسام المسلمين. إذ لما كان الرسول مصطفا من الله جل وعلا ومسددا بالوحي، لم يكن من المنطقي تصور وجود معارضة سياسية بين المسلمين على وفق ما اصطلح عليه علم السياسية، غير إن غياب الرسول عن الأمة، ثم اعراض المسلمين عن وصيته بالإمام علي واعتمادهم اختيار الناس طريقا لتعيين الخليفة؛ هنا تبدل الطريق من اصطفاء الله تعالى إلى خيار الناس، الأمر الذي يعد إيذانا بحقهم في المعارضة، إذ من طبيعة البشر الاختلاف.

وهذا البحث يدور حول إمكانية وجود معارضة سياسية في الدولة الإسلامية، وما هي القاعدة التي تستند إليها؟ ثم تسليط الضوء على المعارضة السياسية التي تبناها الإمام علي، والأسس التي قامت عليها، ومنهجيتها في التعامل مع السلطة القائمة.

على إنه ينبغي التأكيد بإن هذا البحث لا يدخل في مجال البحث العقائدي، وليس هدفه نصرت فرقة على أخرى، ولا ينتظر منه تأييد اتجاه سياسي على آخر؛ وإنما هو بحث في الفكر السياسي الإسلامي، يحاول التماس جذور المعارضة السياسية في الإسلام، ويسلط الضوء على تجربة الإمام علي حين رفض نظام الخلافة كما جرى عليه تعيين الخلفاء السابقين عليه، وتتبع منهج الإمام في تعاطيه مع بعض القضايا التي تتعلق بالدين والأمة الإسلامية.

ولما كانت تجربة الإمام من التجارب الغنية في تأريخ الإسلام، كان على الباحث أن يركز على جانب كون الإمام معارضا للحكم فحسب، ويؤجل الخوض في تجربته مع المعارضين له عند تسلمه موقع قيادة الدولة الإسلامية، لئلا يطول البحث فيخرج عن القواعد المقررة له.

المبحث الأول

المعارضة السياسية في دولة الإسلام

المعارضة يمكن أن تنشأ داخل أية جماعة بشرية سواء أكانت في عائلة أم عشيرة أم تجمع مهني وما إلى ذلك، ففي كل المجتمعات حتى البدائية منها لابد من وجود تباين في الآراء

والمواقف، إلا أن هذا التباين لا يمكن أن يسمى معارضة السياسية، ولا يمكن أن يتحول إلى معارضة حقيقية إلا عندما يتسيس المجتمع. فالمعارضة السياسية هي التي تنشأ في إطار المجتمع السياسي (الدولة)، وتقاوم السلطة الحاكمة فيها وتخالف سياساتها، ولكي تنشأ المعارضة السياسية لابد أن يكون للسلطة الحاكمة منهجا سياسيا واضحا يقوم على مرتكزات ثابتة.

وهذا المفهوم من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، ففي الربع الأول من القرن العشرين لم تعالج البحوث الخاصة بعلم السياسة مفهوم المعارضة بعد، وقد جاء الاهتمام به فيما بعد مع تراجع النظم الدكتاتورية وتطور الأنظمة الديمقراطية، ولعل روبير دان هو أبرز من اهتم بهذا الموضوع، فقد نشر كتابه (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات) في عام ١٩٦٦م[١].

وخلاصة القول إن المعارضة السياسية مصطلح ظهر في علم السياسة واستعمل في القانون الدستوري، ويقصد به الجماعات التي ترفض النظام السياسي القائم وتتمرد على قواعده وتناضل للاستيلاء على الحكم، وتضم الأشخاص والأحزاب التي تكون معادية كليا أو جزئيا لسياسة الحكومة[٢].

ونعود الآن إلى التجربة الإسلامية، فمما لاشك فيه أن النظام الذي أقامه الرسول الكريم في المدينة، إذا قيس بمقاييس علم السياسة الحديث يمكن أن يوصف بأنه سياسي، ولا يمنع ذلك من أن يوصف في الوقت نفسه بأنه ديني، بالنظر إلى الأسس التي قام عليها والأهداف التي ينشدها. وذلك لأن حقيقة الإسلام شاملة تجمع بين شؤون الحياة المادية والروحية، وتتناول أعمال الإنسان الدنيوية والأخروية. فمن الحقائق التأريخية أنه ظهر على إثر الدعوة الإسلامية مجتمع جديد له خصائص مميزة، يقوم على رابطة الدين والشعور العام بالتضامن، ويعترف بقانون واحد يحدد النظام العام له، ويهدف إلى غايات مشتركة. ومثل هذا المجتمع الذي توافرت فيه هذه العناصر هو الذي يوصف بأنه (سياسي) ويقال عنه أنه (دولة)[٣].

وهذا المجتمع السياسي أو الدولة قد بدأ حياته الفعلية زمن الرسول صلى الله عليه وآله، وأخذ يمارس وظائفه ويحول المبادئ النظرية إلى نشاطات عملية بعد أن وجد له موطنا واستكمل حريته وسيادته. فقد ولدت الدولة الإسلامية في مسيرة التأريخ، وحيث بدأت نشاطاتها لم تكن أية وظيفة من الوظائف التي يمكن أن يقال إنها سياسية إلا مارستها، فمن تنظيم الدفاع، وتهيئة قواعد القانون، وانفاذ العدالة، بث التعليم، جباية الأموال، عقد المعاهدات، ارسال

السفارات.. ألخ[٤].

وبطبيعة الحال كان الرسول صلى الله عليه وآله هو المؤسس والقائد والرئيس لهذه الدولة الفتية، إذ كان يؤدي تلك المهام كونه أعلى سلطة في المجتمع الإسلامي، ولم تنحصر مهمته في إيصال الدعوة الدينية ونشر تعاليمها. أما ما يقال من إن الإسلام ليس إلا دعوة دينية خالصة، تهتم بالصلة الروحية بين العبد وربه، ولا تعلق له بالشؤون المادية التي ترتبط بالحياة الدنيا، مستشهدين ببعض الآيات القرآنية الكريم كقوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (المائدة: ٩٩)، وقوله: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ * لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾ (الغاشية: ٢١-٢٢)، وغيرهما من الآيات التي تحصر مهمة الرسول بالدعوة والتبليغ، فإنها جاءت في سياق بيان مهمة النبي في خصوص هذه القضية، لأن الهداية والإيمان تكون عن طريق الاقناع ولا يمكن أن تأتي عن طريق القسر بأي صورة كانت، ومن ثم فإن هذه الآيات كانت بصدد بيان مسؤولية الرسول في هذا المجال، التي تنحصر بتمهيد الطريق للهداية بعرض الدعوة وتدعيمها بالأدلة والبراهين، وليس مسؤولا عن مدى تحصيلها في قلوب الناس وعقولهم، لأن ذلك مرتبط ارتباطا مباشرا باختيار الإنسان وإرادته.

أما خارج إطار الدعوة الدينية فإن للرسول مهمات أخرى، حيث أنه صلى الله عليه وآله هاجر إلى المدينة وأمر من اتبعه من أهل مكة بالهجرة إليها أيضا، من أجل تكوين نواة لمجتمع بعيد كل البعد عن قيم المجتمع المكي الجاهلية، فقد أسس نظاما يقوم على قيم جديدة لا يرتبط بنظام القبيلة. فلا معنى للقول إن الإسلام ورسوله لا علاقة له بشؤون الدنيا؛ لأن الهداية حينئذ تصبح في هذه الحالة ناقصة، إذ كيف يكون الإسلام دين هداية وهو لا يرشد المؤمنين به إلى كيفية حل التنازع بين الأفراد والجماعات؟ ومن ثم نزلت آيات كريمة تتضمن تشريعات تبين للمسلم طريقة عمل تضاف إلى الهداية، وتؤكد على أن مخالفتها ما يوجب القصاص والعقوبة كالقتل بغير وجه حق، أو الزنا أو السرقة وغير ذلك، ومن المعلوم أن هذه العقوبات تحتاج إلى سلطة لتنفيذها. علاوة على ذلك، فإن هناك آيات دلت دلالة صريحة على أن للرسول صلى الله عليه وآله نوع من السلطة، كقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥)، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (النساء: ٥٩). ومقتضى هذه الآيات أن وظيفة الرسول هي القضاء والحكم بين الناس في أي نزاع أو شجار يحصل بينهم، ولا يكون ذلك إلا لفرض وجود سلطة وحاكمية للرسول على الناس(٥).

بعد أن تبين أن الإسلام لم يركز اهتمامه على طبيعة العلاقة بين العبد وربه فحسب، وإنما كانت له اهتمامات أبعد من ذلك تتعلق بشؤون الدنيا أيضا، وأن النبي أسس مجتمعا ذات طبيعة سياسية، وأنه صلى الله عليه وآله كانت له نوع من السلطة والحاكمية لتنظيم المجتمع وحل الخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد والجماعات وتنفيذ العدالة. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن، هل أن نظام الحكم في الإسلام يسمح بوجود معارضة سياسية؟ وهل هناك نصوص يستفاد منها السماح بوجود هذه المعارضة؟ وهل هناك من وقائع تأريخية يفهم منها قيام مثل هذه المعارضة؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات لابد من التأكيد أن مفهوم المعارضة السياسية الذي ظهر مؤخرا مع تطور النظام الديمقراطية، لا يسمح بالآراء التي تؤدي إلى تقويض النظام نفسه، فلا يمكن أن يتقبل معارضة ترفض مرجعية الشعب في الحكم أو إلغاء مبدأ التبادل السلمي للسلطة، وما إلى ذلك من الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي. كذلك النظام الإسلام لا ينتظر منه أن يقبل بمعارضة تتضمن رفض المبادئ والأسس التي يقوم عليها، فمثلا لا يقبل النظام السياسي الإسلامي صيغة سياسية ترفض حاكمية القانون الإلهي، ومن ثم ينبغي للمعارضة الإسلامية ألا تتخطى الأسس الإسلامية أو ترفض ثوابتها.

على الصعيد النظري يمكن القول إن المحور الذي يدور عليه التأصيل الشرعي للمعارضة السياسية، يقوم على المبدأ الإسلامي القائم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أكد عليه القرآن الكريم كثيرا، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (آل عمران: ١١٠)، وقوله: ﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الحج: ٤١)، وقوله: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٤). وفي ضوء هذه الآيات يتبين أن معارضة الانحراف عن الحق في المجتمع ترقى لأن تكون أمرا إلهيا وواجبا شرعيا، على المسلمين أن يتبنونه ويلتزمون به من أجل تصحيح الخلل وتقويم الانحراف، وليس أمرا خاضعا للاجتهادات والرغبات بعد أن تعلق به خير

الأمة وصلاحها، ولاسيما حين يكون الانحراف من جهة السلطة الحاكمة كونها لها التأثير الأكبر لما تملكه من صلاحيات على حركة المجتمع، وبالتالي فإن انحرافها له أبعاد أعمق وأوسع على المجتمع من انحراف الأفراد والجماعات داخل المجتمع.

أما على الصعيد العملي فإن المصادر التأريخية التي تتحدث عن تجربة النبي صلى الله عليه وآله في الحكم وقيادة الدولة والتي استغرقت عشر سنين تقريبا، لم تذكر أنها شهدت معارضة سياسية بالمفهوم السياسي الذي عرض آنفا، وإنما شهدت نقضا للعهود والاتفاقات التي أبرمها الرسول في المدينة المنورة من جانب بعض اليهود، الأمر الذي جعلهم في جبهة المشركين بعد تعاونهم معهم للإيقاع بالمسلمين ما أدى إلى صراع عسكري بعد ذلك. أما النصارى الذين كانوا يتواجدون حول المدينة، فقد اكتفوا بالجدل والحوار مع أنصار الدين الإلهي الجديد، وأقام بعضهم علاقات سياسية وانضموا إلى دولة الإسلام كنصارى نجران(٦).

وربما اعتبر موقف عبدالله بن أبي بن سلول من الرسول ورسالته موقفا ذا دوافع سياسية، لأن هجرة الرسول صلى الله عليه وآله قد تزامنت مع اتفاق الأوس والخزرج وهما القبيلتان اللتان شكلتا معظم سكان يثرب، على إعلانه ملكا عليها، ولما وصل الرسول إلى المدينة فشل هذا المشروع السياسي وخسر المرشح عرشه، وبسبب هذه الخسارة تحول الرجل الحاسد إلى رأس للنفاق في المدينة.

بيد أن حركة النفاق كانت غالبا ذات دوافع مصلحية ودينية وإن كان بعضها سياسية؛ لذا ليس من الصحيح عد حركة النفاق تلك بأنها ذات أبعاد سياسية بالكامل، حيث ظلت هذه الجماعات تظهر الولاء وتبطن الكفر والحقد تجاه المسلمين، وإن كانت تعبر عن مواقف سياسية في بعض الأحيان، كاتفاقهم مع اليهود في المعركة وانفصالهم عن جبهة المسلمين عائدين إلى المدينة. وعلى ما يبدو أن تلك الجماعة قد انسجمت مع السلطة بعد وفاة الرسول فتعايشت مع الخلافة ولم تعد تشكل خطرا تآمريا من داخل الدولة الإسلامية(٧).

لقد كان المسلمون آنذاك يدينون بالطاعة للنبي وكانت كلمته القول الفصل في كل المسائل الدينية والتشريعية والاجتماعية، إليها يرجع المؤمنون إذا طرأ خلاف فيما بينهم، فلم يكن من مجال لنشوء الفرق واختلاف المذاهب، ولم يشهد عصر النبوة نشوء الأحزاب السياسية بصورة واضحة، وإن كان هناك نواة حزبية أو بداية تكتلات في المجتمع الإسلامي،

لم تعلن عن نفسها طالما كان النبي قائما بدوره القيادي. ولكن ما أن انشغل الرسول صلى الله عليه وآله بمرضه الذي توفي فيه، حتى لاحت بوادر نشاطها، إلا أن النزاع ظهر فعليا مع بداية تفكيرهم عمليا في من يخلف الرسول(٨).

من هنا جاء تركيز البحث على تجربة الإمام علي عليه السلام؛ لكونها:

أولاً: مثلت حركة المعارضة السياسية الأولى في التأريخ الإسلامي، التي جاءت إثر اجتماع السقيفة، ذلك الاجتماع الذي مهد الطريق لإرساء دعائم نظام الحكم في الإسلام بعد وفاة الرسول الكريم صلى الله عليه وآله.

ثانياً: لأنها قامت على نظرية خاصة في نظام الحكم بعد الرسول، لها دلائلها وحججها التي تستند إلى تعاليم الإسلام وشرعه، ذلك أن السياسة في الإسلام تستمد أصولها وشرعيتها من الدين. وهي بذلك تختلف عن حركة المعارضة التي تولاها الأنصار في ذلك الاجتماع، إذ كانت مجرد دعوة ذات دوافع سياسية نابعة عن تخوفهم من سيطرة القرشيين على السلطة، فقد وتر الأنصار قريشا حين قتلوا زعمائهم وأسروا رجالاتهم حتى دانت بأسيافهم، فكان الأنصار يتخوفون قريشا فيما إذا خلصت الإمارة لهم. وقد انتهت هذه الدعوة في مهدها بعد عودة عوامل الحسد والاحقاد التي كانت مشتعلة بين الأوس والخزرج قبيل وفود الرسول عليهم، بخلاف موقف المهاجرين من قريش حيث ظل متماسكا، مع أن حججهم لم تكن تختلف كثيرا عن حجج الأنصار.

ثالثاً: إن بعض ما يميز هذه المعارضة عن غيرها من الحركات يرجع إلى شخصية الإمام علي نفسه، فهو الإمام المعصوم المنصوص عليه إلهيا خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله، ومن ثم فإن قوله وفعله وتقريره حجة يجب العمل به عند الشيعة. وهو أحد الخلفاء الراشدين الواجب الطاعة لدى أهل السنة، فضلا عن المزايا والخصائص التي استأثرت بها هذه الشخصية دون غيرها من رجال الصدر الأول في تأريخ الإسلام، عبرت عنها مجموعة كبيرة من النصوص الشريفة، ما دعا العديد من علماء السنة والشيعة إلى الاهتمام بها وجمعها في أبواب خاصة من موسوعاتهم أو في مؤلفات كاملة. نذكر منها على سبيل المثال كتاب (فضائل

أمير المؤمنين) للإمام أحمد بن حنبل، و(خصائص أمير المؤمنين) للنسائي، وهؤلاء كما هو معروف من أئمة أهل الحديث عند أهل السنة. الأمر الذي أضفى قيمة كبيرة لأقواله وأفعاله لدى المسلمين عامة. ولا نريد أن نطيل في ذلك وإنما نذكر بعض تلك النصوص على سبيل التذكير وهي:

أولاً: أجمع المفسرون وأصحاب السنن أن الإمام علي من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، الذين نزلت في حقهم آية التطهير، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ (الأحزاب: ٣٣)، فقد خصتهم بالكرامة بعدم التلوث بالرجس قولا وعملا، ما يفهم منه مطابقة أقوالهم ومواقفهم مع الإرادة الإلهية وشريعتها المقدسة(٩).

ثانياً: حديث الرسول الكريم: (أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد المدينة فليأت من الباب)(١٠). ومما يفهم من هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله قد حصر طريق العلم الإلهي الذي خص به الرسول بالإمام علي دون غيره من أقطاب الصحابة مهما على شأنهم.

ثالثاً: اتفق المؤرخون على أن الرسول الكريم كان قد جمع الحجيج العائدين إلى بلادهم في حجة الوداع، فقام خطيبا بهم وأعلن لهم بأن عليا عليه السلام وليا على المسلمين، وقرن ذلك بولايته صلى الله عليه وآله عليهم. حيث قال: (أيها الناس أتعلمون أن الله عز وجل مولاي، وأنا مولى المؤمنين وأنا أولى بهم من أنفسهم؟ قالوا: بلى يارسول الله. قال: قم يا علي، ثم قال: من كنت مولاه فعلي هذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)(١١).

المبحث الثاني

معارضة الإمام علي للخلفاء

اجتمع الأنصار من قبيلتي الأوس والخزرج في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة النبي للتباحث في شأن خلافته صلى الله عليه وآله، وكان على رأسهم شيخ الخزرج سعد بن عبادة، ولما سمع بعض المهاجرين بذلك الاجتماع انظموا إليه، وكان من بينهم أبو بكر وعمر بن الخطاب

وأبو عبيدة، ودار حوار بين هؤلاء القوم سجله التاريخ:

- قال سعد: (أما بعد فنحن الأنصار وكتيبة الإيمان، وأنتم معشر المهاجرين رهط منا، وقد دفت إليكم دافة يريدون أن يختزلونا (يقطعونا) من أصلنا ويحضونا (يمنعونا) من الأمر)[١٢].

- ومما قاله أبو بكر بعد حديث طويل في مدح قريش والأنصار: (كنا معشر المهاجرين أول الناس إسلاما، ونحن عشيرة رسول الله وأوسط العرب أنسابا... والله ما كنا في خير قط إلا كنتم معنا فيه فأنتم أحب الناس إلينا وأكرمهم علينا، وأحق الناس بالرضا بقضاء الله تعالى والتسليم لأمره، ولما ساق لكم ولإخوانكم المهاجرين فلا تحسدوهم وأنتم المؤثرون على أنفسهم.. وأنتم أحق الناس ألا يكون هذا الأمر واختلافه على أيديكم، وأبعد أن لا تحسدوا إخوانكم على خير ساقه الله إليهم)[١٣].

- فقام الحباب بن المنذر خطيبا: (يا معشر الأنصار أملكوا عليكم أيديكم فإنما الناس في فيئكم وظلالكم، ولن يجير مجير على خلافكم ولن يصدر الناس إلا عن رأيكم.. وإنما ينظر الناس ما تصنعون، فلا تختلفوا فيفسد عليكم رأيكم.. والله ما عبد الله علانية إلا في بلادكم.. ولا دانت العرب الإسلام إلا بأسيافكم، فأنتم أعظم الناس نصيبا في هذا الأمر، فإن أبى القوم فمنا أمير ومنهم أمير).

- فقال عمر: (هيهات لا يجتمع سيفان في غمد واحد، إنه والله لا يرضى العرب أن تؤمركم ونبيها من غيركم.. من ينازعنا سلطان محمد وميراثه ونحن أولياؤه وعشيرته إلا مدل بباطل أو متجانف لإثم أو متورط في هلكه).

- ورد الحباب على حديث عمر: (يا معشر الأنصار أملكوا على أيديكم ولا تسمعوا مقالة هذا واصحابه، فيذهبوا بنصيبكم من هذا الأمر، فإن أبوا عليكم فأجلوهم عن بلادكم وتولوا هذا الأمر عليهم.. فإنه دان لهذا الأمر ما لم يكن يدين له بأسيافنا، أما والله إن شئتم لنعيدها جذعة)[١٤].

- قال عمر: وكثر اللغط وارتفعت الأصوات حتى خشيت الاختلاف، فقلت أبسط يدك يا أبا بكر فبسط يده فبايعته وبايعه المهاجرون[١٥].

- فلما رأت الأوس من طلب الخزرج تأمير سعد بن عبادة قال أسيد بن حضير: (لئن وليتموها سعدا عليكم مرة واحدة، لازالت لهم بذلك عليكم الفضيلة ولا جعلوا لكم نصيبا فيها أبدا، فقوموا فبايعوا أبا بكر، فقاموا إليه فبايعوه)[١٦].

- وفي اثناء ذلك ارتبك المجلس حتى أنهم عندما قاموا لبيعة ابي بكر وطئوا سعد بن عبادة وقد كان مريضا، فصاح قتلتموني، فرد عليه عمر وهو مغضب: قتل الله سعدا فإنه صاحب فتنة وشر[١٧].

ولما بويع أبو بكر بعث إلى سعد فقد بايع الناس وبايع قومك، فاقبل إلينا وبايع، فقال سعد: أما والله حتى ارميكم بكل سهم في كنانتي من نبل واخضب منكم سناني ورمحي.. واقاتلكم بمن معي من أهلي.. ولا والله لو أن الجن اجتمعت لكم مع الانس ما بايعتكم. ولما وصل قول سعد إلى أبي بكر أشار عليه عمر: لا تدعه حتى يبايعك، فنصحهم بشير بن سعد بإنه أبى ولج وليس مبايعك حتى يقتل ومعه أهله وعشيرته، فلا تفسدوا على أنفسكم أمرا قد استقام لكم، فاتركوه ليس بضاركم. فتركوه فكان سعدا لا يصلي بصلاتهم ولا يجمع بجمعتهم. ويؤكد الدنيوري أيضا على أنه لو وجد عليهم اعوانا لقاتلهم، ولم يزل كذلك حتى توفي أبو بكر، ولما ولي عمر خرج إلى الشام ولم يبايع أحدا حتى مات[١٨].

هذا ملخص لما دار في السقيفة ونتج عنها من بيعة لأبي بكر، ويمكن أن نؤشر على بعض النقاط حولها:

- إن الاجتماع لم يخرج باتفاق وإنما كانت هناك معارضة شديدة من بعض الحضور كشيخ الأنصار سعد بن عبادة والحباب بن المنذر. وقد استمرت هذه المعارضة ورفض البيعة من قبل سعد، حتى مع تولي الخليفة الثاني عمر بن الخطاب وإلى يوم مماته.

- وتخلف عن الاجتماع علي بن أبي طالب والعباس بن عبد المطلب وباقي بني هاشم وجماعة من المهاجرين منهم الزبير بن العوام وسلمان الفارسي والمقداد بن الأسود وغيرهم، فقد كانوا منشغلين بتجهيز النبي وتكفينه، وقد أبدوا رفضا لما تمخض عنه اجتماع السقيفة من بيعة لأبي بكر.

- بل رفض مقررات السقيفة بعض كبار رجالات قريش كأبي سفيان وخالد بن سعيد

بن العاص. ولسنا بحاجة لتسليط الضوء على موقفهما، الذي تؤكد المصادر التاريخية أنه كان إلى جانب تأييد خلافة علي عليه السلام مع اختلاف في دوافعهما، ففي الوقت الذي كان أبو سفيان ينطلق من اعتبارات قبلية، فهو لا يرى صلاح تولي الأمر أذل بيت من قريش (عشيرة ابي بكر وهي تيم)، فيما تذكر كلاما لخالد يكشف رأيه بأحقية بني هاشم وشخص علي عليه السلام لخلافة الرسول(١٩).

- إن ما دار من حوارات وما جرى من أفعال يكشف أن الحدث كان سياسيا بامتياز، ولا صلة له بالدين، إذ لا أثر لنص مقدس أو حجة شرعية ولا بحث في تعاليم دينية أو قيم سماوية، وكل ما دار هو حوار سياسي ومن طبيعة الحوار السياسي أن يتضمن دوافع مصلحية وعوامل ذاتية وتفاخر. وإن احتوى حججا فهي حجج خطابية ومغالطات لإسكات الخصم، أو من أجل تخلخل موقفه من خلال اثارة النعرات الجاهلية والقيم القبلية. وهناك أيضا استعراض للقوة ينطوي على تهديد مبطن وصريح، وحالة من استقواء طرف على الطرف الآخر. فإن استقوى الأنصار بموقع مدينتهم المحوري وهددوا بجلاء المهاجرين، استقوى المهاجرون بقبيلة أسلم التي تضايقت سكك المدينة فيهم، وهؤلاء قد بايعوا أبا بكر، فكان يقول عمر: ما هو إلا أن رأيت أسلم فأيقنت بالنصر(٢٠).

من هنا نستطيع القول إن اجتماع السقيفة لم يكن اجتماعا تشاوريا، إذ التشاور يقتضي تبادل الآراء بحرية للوصول إلى رأي جامع، فيما تضمن الاجتماع تهديدا بالقتل أو الحرب الشاملة والجلاء عن المدينة، علاوة على أنه لم يخرج برأي جامع وإنما كان هناك معارضة من أطراف عديدة ودوافع مختلفة، ومما يدلل على ذلك قول عمر كونه هو الذي بادر إلى بيعة أبي بكر من دون مشورة، وكطبيعة عمر في حل المشكلات رأى أن مصير من يعيدها تارة أخرى القتل. فقد ذكر الذهبي أن عمر قال: (فلا يعتزل امرؤ أن يقول: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة فتمت، فإنها كانت كذلك إلا أن الله وقى شرها، فمن بايع من غير مشورة فأنه لا يتابع هو ولا الذي بايعه تغرّه أن يقتلا)(٢١).

نعود لموقف الإمام علي عليه السلام فقد رفض البيعة وابدى معارضة شديدة، فكان رد السلطة الجديدة عليه التهديد بالقتل، فقد أرسل في طلبه أبو بكر قنفذا فرفض المجيء

وأعادها ثلاثا، فـ(قام عمر ومعه جماعة ومشى إليه حتى أتوا باب فاطمة فدقوا الباب، فلما سمعت أصواتهم نادت بأعلى صوتها: يا أبت يا رسول الله ماذا لقينا بعدك من ابن الخطاب وابن أبي قحافة، فلما سمع القوم صوتها وبكاءها انصرفوا باكين وكادت قلوبهم تنصدع واكبادهم تنفطر، وبقي عمر ومعه قوم فأخرجوا عليا فمضوا إلى أبي بكر. فقالوا له بايع، فقال: إن لم أفعل فمه؟ قالوا: إذا والله الذي لا إله إلا هو، نضرب عنقك، فقال: إذا تقتلون عبد الله وأخا رسوله، قال عمر: أما عبد الله فنعم، وأما أخا رسوله فلا) [٢٢].

ولم يترك أمر الرفض من دون بيان موقفه وعرض الحجج والأدلة على أحقيته في خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله، وكانت دعواه تتضمن حكما إلهيا وعهدا نبويا عرفه الناس. وإن هذا الذي صار إليه أمر البيعة هو انحراف عن حكم الله تعالى وفساد. ومما قاله: يا معشر المهاجرين والأنصار الله..الله لا تنسوا عهد نبيكم إليكم في أمري، ولا تخرجوا سلطان محمد داره وقعر بيته إلى دوركم وقعور بيوتكم، ولا تدفعوا أهله عن حقه ومقامه في الناس. فوالله معاشر المسلمين إن الله قضى وحكم ونبيه أعلم وأنتم تعلمون بأنا أهل البيت أحق بهذا الأمر منكم.. فلا تتبعوا الهوى فتزدادوا من الحق بعدا، وتفسدوا قديمكم بشر من حديثكم[٢٣].

ولم يكتف الإمام بتذكير الناس بحكم الله وتعاليم شرعه وموعظتهم بعدم مخالفته واتباعهم الهوى في أمر البيعة، وإنما ذهب لمناقشة الحجج التي احتج بها القوم عند أخذ البيعة، فرد على أبي بكر حين طلبه من البيعة: أنا أحق بهذا الأمر منكم، لا أبايعكم وأنتم أولى بالبيعة لي، أخذتم هذا الأمر من الأنصار واحتججتم عليهم بالقرابة من النبي صلى الله عليه وآله، وتأخذونه منا أهل البيت غصبا؟ ألستم زعمتم للأنصار أنكم أولى بهذا الأمر منهم لما كان محمد منكم، فأعطوكم المقادة وسلموا إليكم الإمارة، وأنا أحتج عليكم بمثل ما احتججتم به على الأنصار، نحن أولى برسول الله حيا وميتا.. فقال عمر إنك لست متروكا حتى تبايع، فقال علي: احلب حلبا لك شطره، واشدد له اليوم أمره يردده عليك غدا. ثم قال: والله ياعمر لا أقبل قولك ولا أبايع[٢٤].

وربما استخدم الإمام أحيانا مفهوم الوراثة كحجة على أحقيته بالخلافة، معلنا أنه وارث رسول الله صلى الله عليه وآله أو هو أحق بالوراثة. إلا أن قواعد الوراثة في الفقه الإسلامي لا تجعل

له هذا الحق، فالحق الشرعي بأموال الرسول هو لفاطمة ابنته فقط على رأي الإمامية، ولفاطمة وعمه العباس على رأي أهل السنة؛ وهذا ما يدفع القول بإنه كان يقصد بذلك الإرث المالي. ولما كان محمد صلى الله عليه وآله خاتم الأنبياء والمرسلين، فتبقى أنه وارث مقام محمد في الناس والمتمثل بالمرجعية الدينية والسياسية(٢٥).

لقد كانت دعوى الإمام متضمنة حكما إلهيا وعهدا نبويا للأمة، ومن ثم كانت مهمة الإمام عليه السلام إقامة الحجة على الأمة، بإيصال الأمر وتذكيرها به، وحرصا منه على إكمال المهمة كان الإمام يحمل فاطمة بنت الرسول على دابة ويخرجا ليلا يدوران على مجالس الأنصار تذكرهم بوصية الرسول وعهده للأمة وتسألهم النصرة، فكانوا يقولون: قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ولو أن زوجك وابن عمك سبق إلينا قبل أبي بكر ما عدلنا به، فيقول علي: أفكنت أدع رسول الله صلى الله عليه وآله في بيته لم أدفنه، وأخرج أنازع الناس سلطانه؟ فقالت فاطمة عليها السلام: ما صنع أبو الحسن إلا ما كان ينبغي له، ولقد صنعوا ما الله حسيبهم عليه(٢٦).

على ما يبدو أن معارضة الإمام علي لبيعة أبي بكر كانت أمرا مشهورا لا يقبل التشكيك أو التأويل، فقد ذكر شارح النهج اتفاق كثير من الرواة وأصحاب السير عليه، حيث قال: (فأما امتناع علي عليه السلام من البيعة حتى أخرج على الوجه الذي أخرج عليه، فقد ذكره المحدثون ورواة أهل السير، وقد ذكرنا ما قاله الجوهري في هذا الباب وهو من رجال الحديث الثقات المأمونين، وقد ذكره غيره من هذا النحو ما لا يحصى كثرة)(٢٧).

وذكر الحافظ الذهبي أن البخاري قد أخرج حديثا عن عائشة، أن عليا ظل رافضا للبيعة لستة أشهر، حيث توفيت فاطمة، أما بعد وفاتها عليها السلام فقد استنكر علي وجوه الناس فالتمس المبايعة(٢٨). وعلى أي حال، ليس مهما البحث في مقدار الفترة التي رفض فيها الإمام البيعة فنهاك أقوال متعددة في هذا الجانب، إذ المهم في الموضوع هو مبدأ الرفض والمعارضة للقرار السياسي الذي خرج به الاجتماع.

لقد أصبح آل البيت منذ ذلك اليوم الحزين الذي توفي فيه رسول الله صلى الله عليه وآله، وهو قلق على مستقبل المشروع الإلهي، وكشف عنه بتحذير أصحابه من الفتنة الحندس التي تلم بالأمة، أصبحوا أقلية معارضة تطالبها السلطة الجديدة بالانصياع. وقد واجهوا في سبيل ذلك تهديدا بالقتل، واعتداء بالضرب والاقتياد، ومصادرة الأموال والممتلكات، وحرمان

من الحقوق السياسية والاقتصادية[٢٩]. بل الحرمان طال الحقوق المدنية أيضا، إذ لم يعد بمقدور فاطمة عليها السلام التعبير عن حزنها على وفاة الرسول إلا خارج محيط دور المدينة.

ولو أردنا بحث الموضوع من وجهة نظر سياسية، على ما دار في تلك الفترة، فإن اجتماع الأنصار المتعجل إذ لم يكن النبي قد وارى الثرى بعد، كما يبدو كان نتيجة لما تناهى إليهم من طموح بعض القرشيين وتخطيطهم للهيمنة على الأمر بعد وفاة الرسول، وتخوفهم من تسلط قريش على رقابهم، التي طالما اشتد الصراع معها في حروب النبي مع المشركين، وكان الأنصار عماد جيش المسلمين، وهذا ما صرح به شيخهم سعد بن عبادة في بداية حديثه في اجتماع السقيفة. ومن هنا يمكن القول إن الأنصار لم يكن لهم طموح بالحكم بقدر دفع هواجسهم من تسلط قريش عليهم، إذ ذكر الطبري أن الأنصار كانت لا تطالب إلا بالبيعة لعلي عليه السلام[٣٠]. ولعل موقفهم في السقيفة ومطالبتهم بالخلافة يدخل في باب المناورة السياسية، وتلويحا للمهاجرين بأهمية الدور الذي ينبغي أن يكون لهم في أي تطورات مستجدة تكون من جانب المهاجرين[٣١]. ولأنهم سرعان ما تنزلوا إلى القول منا أمير ومنكم أمير.

أما من جانب الاتجاه المقابل، فإن القوم لم يتطرقوا إلى نص مقدس أو حجة دينية، وكان حديثهم يقوم على ركيزتين أساسيتين، وكلاهما تستند إلى رؤية لا صلة لها بالدين بقدر ارتباطها بالجانب القبلي، أحداهما: مقام قريش عند العرب، وثانيهما: أن النبي الكريم منها. فمعايير شرعية تقديم الخليفة كانت معايير قبلية أكثر منها دينية، وما سيق من حجج ترتبط بالدين كالسابقة في الإسلام والجهاد في سبيله، فهي تبدو من سياق الكلام منزوعة عن بعدها الإيمان، وذات صلة بالمكانة الاجتماعية وثمرات جهد حان قطافه. وكأن القوم جالسين في دار الندوة، يتبادلون الحديث عن إدارة شؤون مكة، والإسلام لم يوجد بعد، ما دفع المستشرق البريطاني السير توماس أرنولد إلى القول: (لوحظ في انتخاب أبي بكر ما يلاحظ في انتخاب شيخ القبيلة العربية، لأنه انتخاب يتفق مع الروح العربية)[٣٢].

فمن المعروف أن المجتمع العربي عشية ظهور الدعوة الإسلامية كان مجتمعا قبليا تتحكم فيه العصبية القبلية أشد التحكم، إذ لم تكن الدولة من حيث هي نظام منفصل عن الجماعة ومستقل عنها في وظيفته، ومن حيث إن لهذا النظام سلطانا يخضع له الناس قد وجد بين العرب، فلم يكن هناك نظام سياسي من صنع الإنسان، بل كانت هناك أمة.. هناك كيان

طبيعي بالغ درجة النماء..، فالقبيلة هي الوحدة السياسية التي بني عليها المجتمع العربي قبل الإسلام. وكان على الإسلام أن ينقل العرب من طور الوحدات السياسية المتعددة القائمة على نظام القبيلة، إلى طور الوحدة السياسية الشاملة القائمة على نظام الدولة، وكان لابد من إيجاد رابطة تقوم مكان رابطة الدم والنسب، وذلك عن طريق عقيدة تتجاوز تلك الدائرة هي الرابطة الدينية. وكانت مهمة الرسول في الدعوة مهمة عسيرة وبالغة المشقة، إذ لم يكن يستطيع الاكتفاء بالتدليل على صحة الدعوة التي يبشر بها، وإنما كان عليه أن يتغلب على ما طبع به قومه من التعصب القبلي الضيق، ويوقظ في نفوسهم العاطفة الدينية ويرشدهم إلى رحابة الإيمان. هكذا واجهت الدعوة خصم قوي وشديد المراس هو العصبية القبلية وقيمها الراسخة في نفوس القوم(٣٣).

وفي مقابل ذلك كله، كانت هناك معارضة من قبل الإمام عليه السلام لما تمخض عنه الاجتماع، تقوم على حجج دينية، ولها مبادئها الخاصة وسياقات عمل محددة، حيث رفض الإمام مقترح العباس بن عبدالمطلب وأبو سفيان حين عرضوا عليه البيعة له، أذ الأمر -من وجهة نظر الإمام- تابع لأسس وأهداف إلهية وتسليم لحجج دينية، وليس محل تنازع وغلبة وسبق.

وإن كانت بيعة أبي بكر قد شابها الكثير من الإشكالات والشبهات، فإن بيعة عمر لا تقلل عنها شأنا، فقد أوردت كتب التأريخ أن أبا بكر قد شاور بعض الصحابة في الأمر، ففي رواية أنه استشار عبدالرحمن بن عوف فرد عليه بأن فيه غلظة. وفي رواية أخرى ذهبت المصادر إلى أن أبي بكر دعا عثمان ساعة احتضاره للحضور حالا، فلما قدم قال له اكتب، (فكتب: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة إلى المسلمين، أما بعد. قال: ثم أغمي عليه، فذهب عنه، فكتب عثمان: أما بعد فإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب ولم آلُكم خيرا. ثم افاق أبو بكر، قال اقرأ عليّ، فقرأ عليه، فكبر أبو بكر، وقال: أراك خفت أن يختلف الناس إن افتلتت نفسي في غشيتي، قال نعم، قال: جزاك الله خيرا عن الإسلام وأهله. وأقرها أبو بكر)(٣٤).

وكان اعتراض طلحة بن عبيدالله على أبي بكر أشد من اعتراض عبد الرحمن بن عوف، فقد دخل على أبي بكر (فقال: استخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه؛ فكيف به إذا خلا بهم؟ وأنت لاق ربك فسائلك عن رعيته)(٣٥).

أما معارضة الإمام علي عليه السلام للسلطة فقد اختلفت في عهد عمر عنها في الأشهر الأولى لخلافة أبي بكر، حيث تعايش مع الخلافة نتيجة ضعف الإمكانيات على التصعيد، وتغير أوضاع المسلمين العامة وموقف الأمة غير المشجع. وقد عبرت الروايات التاريخية عن موقف الإمام بحالة الصلح أو البيعة، ولكن الواقع التاريخي يؤكد غير ذلك، إذ إن التعايش مع السلطة ظل إلى جانب موقفه المتمسك بحقه الشرعي في ولاية أمر الناس بعد الرسول صلى الله عليه وآله، وواصل التذكير به كلما سنحت الفرصة لذلك(٣٦).

ولم يخف هذا الموقف على عمر نفسه، ففي رواية ابن عباس أنه دخل على عمر في أول خلافته، فقال له عمر: كيف خلفت ابن عمك؟ فظننته يعني عبد الله ابن جعفر، فقلت: يلعب مع اترابه، قال: لم أعني ذلك، إنما عنيت عظيمكم أهل البيت، قلت: خلفته يمتح بالغرب على نخيلات فلان، وهو يقرأ القرآن، قال: يا عبدالله: عليك دماء البدن إن كتمتنيها، هل بقي في نفسه شيء من أمر الخلافة؟ قلت: نعم، قال: أيزعم أن رسول الله صلى الله عليه وآله نص عليه؟ قلت: نعم، وأزيدك سألت أبي عما يدعيه فقال: صدق. فقال عمر: لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله في أمر ذرو من قول لا يثبت حجة ولا يقطع عذرا، ولقد كان يرتع في أمر وقتا ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرح باسمه فمنعت من ذلك اشفاقا وحيطة على الإسلام، لا ورب هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبدا، ولو وليها لانتقضت عليه العرب من أقطارها، فعلم رسول الله صلى الله عليه وآله أني علمت ما في نفسه فامسك، وأبى الله إلا امضاء ما حتم(٣٧).

هذه الرواية تسلط الضوء بلسان عمر على موقف النبي من الخلافة، إذ لم يترك صلى الله عليه وآله الأمر من دون وصية، ولم يدعه شورى بين المسلمين كما نظّر المتأخرون من أنصار الخلافة، وإنما كان هناك نص وهو عماد حجة علي في مطالبته بالخلافة، وإن عمر صرح بمعرفته بذلك كما صرح بالوقوف حياله، مبررا ذلك بالحيطة والاشفاق على الإسلام لأن قريشا لا تقبل به؛ وبذلك تبين ما ذكرناه آنفا من ترجيح معايير القبيلة على حساب معايير الإسلام، إذ عادت مبادئ القبيلة وقيمها هي الحاكمة في المجتمع الإسلامي بعد وفاة النبي، في حين تراجعت معايير الإسلام حيث لم يعد النص كافيا لتبرير السلطة طالما كانت هواجس لدى عمر بانتقاض قريش عليها. على أن عمر لم يلتزم بمعايير القبيلة سوى بمقدار ما ينفع جماعته الذين حضروا السقيفة (كتلته السياسية)، وإلا فإن تلك المعايير تحكم بتقديم البيوتات الأرفع شأنا، الأمر الذي اعترض عليه أبو سفيان، حين ولي أبو بكر وهو من أقل

بيوت قريش شأنا.

ولكن عمر لم يتبع سيرة أبي بكر في التوصية لمن بعده، ولم يشأ أن يترك أمر السقيفة يتكرر وهو الذي حذر منه، واتخذ موقفا جديدا يقوم على نظام الشورى، ولكنه وضع له ضوابط دقيقة، إذ حدد الشورى بستة من الأشخاص عينهم بنفسه، ولم نعثر على ما يبرر ذلك، وهؤلاء كلهم من قريش وبذلك استبعد تماما الأنصار من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا النظام يتضمن ترجيح كفة الجانب الذي فيه عبد الرحمن بن عوف، فيما لو انقسم الجماعة إلى فريقين متساويين، ولم نجد ما يبرر ذلك من مقام هذا الشخص، لأنه سرعان ما تنازل عن حقه إلى غيره. علاوة على ذلك، فإن النظام وإن كان شورى بين مجموعة أشخاص إلا أنه لا يخلو من تهديد ووعيد، حيث أمر بقتل من يرفض نتائجه. فقد روى البلاذري عن أبي مخنف (أن عليا عليه السلام لما بايع عبدالرحمن عثمان كان قائما، فقال له عبدالرحمن: بايع وإلا ضربت عنقك، ولم يكن مع أحد سيف غيره، فخرج علي مغضبا، فلحقه أصحاب الشورى فقالوا له: بايع وإلا جاهدناك، فاقبل معهم يمشي حتى بايع عثمان)[٣٨].

وهناك رواية ذكرها ابن أبي الحديد عن جندب، تكشف عن معارضة الإمام لبيعة لعثمان، ويعرض فيها تحليلا دقيقا لعملية الازاحة المتكرر للإمام وابعاده عن موقع السلطة، وهو لا يبعد كثيرا في مضمونه ونتائجه عن تحليل عمر السابق للقضية، الذي عبر فيه عن تحكم رؤية قريش في تعيين الخليفة. حيث (قال: دخلت على علي عليه السلام وكنت حاضرا بالمدينة يوم بويع عثمان، فإذا هو واجم كئيب، فقلت: ما أصاب قوم صرفوا هذا الأمر عنكم، فقال: صبر جميل! فقلت: سبحان الله إنك لصبور! قال: فأصنع ماذا؟ قلت: تقوم في الناس خطيبا فتدعوهم إلى نفسك، وتخبرهم أنك أولى بالنبي صلى الله عليه وآله بالعمل والسابقة، وتسألهم النصر على هؤلاء المتظاهرين عليك...قال: لكنني لا أرجو والله من المائة اثنين، وسأخبرك من اين ذلك! إن الناس ينظرون إلى قريش فيقولون: هم قوم محمد صلى الله عليه وآله وقبيلته، وإن قريشا تنظر إلينا فتقول: إن لهم بالنبوة فضلا على سائر قريش، وإنهم أولياء هذا الأمر دون قريش والناس، وإنهم إن ولوه لم يخرج هذا السلطان منهم إلى أحد أبدا، ومتى ما كان في غيرهم تداولتموه بينكم، فلا والله لا تدفع قريش إلينا هذا السلطان طائعة أبدا)[٣٩].

هذا هو باختصار موقف الإمام المعارض للخلفاء الذين سبقوه، وطبيعة الموقف الذي تبناه تجاه الأسس التي قامت عليها عملية اختيار الخليفة بعد النبي، والأسباب التي دفعتهم إلى تبني هذا الموقف، في قبال الحجج التي ساقها تأييدا لموقفه. غير إن بعض المؤرخين حاول أن يجعل من وفاة فاطمة الزهراء بداية مرحلة جديدة، في موقف الإمام علي عليه السلام ومؤيديه تجاه السلطة ما بعد وفاة النبي، ولكن النظرة الفحصة تجد أن المعارضة التي قادها الإمام قد اشتملت على مرحلتين هما[٤٠]:

الأولى: هي المرحلة التي شهدت مواجهة علنية، ومع إن السلطة قد مارست تجاهها أنواع العنف والترهيب، إلا أنها حافظت على السلمية. وقد شهدت هذه المرحلة عقد اجتماعات سياسية لوجوه المعارضة، لدراسة التطورات التي جرت بعد وفاة الرسول، وكان أبرز تلك الاجتماعات هو الاجتماع الذي عقد في دار الإمام علي، الذي تعرض إلى هجوم عنيف من السلطة لتفريق الحاضرين، وإجبار من استطاعت اجباره فسيق إلى البيعة، حيث ضربت الزهراء بعنف، واقتيد الإمام، ووجئ عنق سلمان، وكُسر سيف الزبير. ومن ظواهر هذه المرحلة أيضا تحرك الإمام برفقة فاطمة على الأنصار طلبا للنصرة، ولكن التحالف القبلي الذي افرزته السقيفة، والممارسات القمعية التي اعتمدتها سياسة السلطة الجديدة، حالت دون تحقيق أي انجاز على الطريق. الأمر الذي ساهم في تغيير أهل البيت لطريق عملهم.

الثانية: وفي هذه المرحلة جرى التعايش مع السلطة، مع احتفاظه ببيان موقفه المعارض كلما سنحت الفرصة. وقد جاء هذا القرار نتيجة لعوامل سياسية ذاتية وموضوعية. حيث جرت أحداث خطيرة على الأمة، كظهور المتنبئين، وتحركات الروم في الشمال، وانكماش الأمة عن الجهاد وغيرها، حملت الإمام على التعايش مع الأوضاع، بل والمساهمة في دعم مسيرة الأمة ما استطاع باتجاه حماية الإسلام الحنيف.

إن تأكيد الإمام عليه السلام على الوصاية بالنص عليه من قبل النبي، لم يمنعه من ذكر آلية الاختيار في بعض الأحيان كطريق لتعيين الخليفة؛ الأمر الذي بان لدى الجمهور العام للمسلمين طريقا صالحا لنظام الحكم، بعد تبنيه من قبل التيار الحاكم. ومن ثم فإن إثارة الموضوع بالتشكيك فيه من شأنه أن يحدث بلبلة في صفوف المسلمين، وذلك لأنه مؤداه سحب

الشرعية من خلافة السابقين عليه، ولا يستفيد منه سوى أعداء الإسلام[٤١]. ولذا كان على الإمام أن يكون واقعيا في تعاطيه مع الموضوع، حيث كان يذكر في الاحتجاج على مخالفيه، بأنه بويع كما بويع الذين سبقوه، باعتبار أن المخاطبين كانوا يعتقدون بشرعية خلافتهم، وفي ذلك حجة كافية للرد عليهم، ولم يجد داعيا لذكر الوصية في تلك المناسبات، لاسيما وإن هؤلاء كانوا لا يعتقدون بالوصية كأنصار معاوية وأصحاب الجمل وغيرهم من المعارضين.

على إن دعوة الإمام علي عليه السلام ومعارضته ظلت إلى اليوم، فعند معالجة ظاهرة المعارضة في الإسلام يقتضي التمييز بين ظروف النشأة والظروف التأريخية اللاحقة لها، حيث تتبين صيغتين أساسيتين في تأريخ الظاهرة، الأولى ترافقت مع ظروف النشأة وتحشدت بمطالبة فريق من المسلمين بخلافة الإمام علي للنبي، استنادا إلى أدلة وشواهد يستدلون بها كبيعة الإمام يوم غدير خم وغيرها، وأما الثانية فهي الصيغة التي انتهت إليها تلك الدعوة بأيديولوجية دينية، وهي ما استقر عليه التشيع في المجتمع الإسلامي بعد حين. في مقابل التيار الذي تبنى نظام الخلافة، وقد تطور مع الوقت إلى أيديولوجية دينية أيضا. وبذلك تبلورت طائفتان الأولى مثلت تيار الدولة الرسمي وعرفت بأهل السنة والجماعة، والثانية وهي التي مثلت التيار المعارض وعرفت بطائفة الشيعة (نسبة لتشيعهم للإمام علي). وقد شيدت كل منهما لنفسها مع مرور الزمن حدودا أيديولوجية وتنظيمية تفصله عن الجماعات الأخرى وتوضح تمايزه عنها. وفي هذا الإطار يجد المرء نفسه أمام أيديولوجيتين الواحدة منهما تستتبع الأخرى وتناظرها في آن واحد، هما بالمعنى السياسي أيديولوجية أهل الحكم تقابلها أيديولوجيا المعارضة[٤٢].

وجاء أحد الأساتذة المعاصرين لبحث نظام الخلافة وآلية البيعة كما عرضه علماء الشريعة، فقال عنه (أنه عقد حقيقي، أي أنه عقد مستوف للشرائط من وجهة النظر القانونية، ووصفه بأنه مبني على الرضا، وأن الغاية منه أن يكون هو المصدر الذي يستمد منه الإمام سلطته، وهو تعاقد بين الأخير وبين الأمة. ثم أشار في مواضع أخرى إلى أن مفكري الإسلام قد أدركوا جوهر نظرية روسو، وهي التي تقول إن الحاكم أو رئيس الدولة يتولى سلطانه من الأمة نيابة عنها، نتيجة لتعاقد حر بينهما، وإنهم عرفوا نظرية السيادة كما عبر عنه روسو فيما بعد) [٤٣].

وفي هذا النص يمكن أن نسجل بعض الملاحظات:

- إن عقد البيعة كباقي العقود مبني على رضا المتعاقدين.

- وإن الحاكم يتولى سلطانه من الأمة نائبا عنها، وفي ضوء ذلك قارب بينها وبين نظرية روسو.

وهنا يحق لنا التساؤل، هل كانت بيعة الإمام علي للخلفاء السابقين عليه بيعة شرعية؟ بعد أن تبين أنه كان رافضا لها، وقد وضح موقفه المعارض في كثير من المناسبات، وأنه حين بايع الأول والثالث على الأقل كان تحت تهديد السلاح. ثم إن الحاكم لدى جميع طوائف الإسلام يستمد شرعيته من الله سبحانه وليس من الأمة، وإن وجوب الطاعة التي قضى بها علماء الشريعة للحاكم الإسلامي هو وجوب شرعي وقانوني وليس قانوني فحسب، وإن الجزاء -تبعا لذلك- هو جزاء إلهي وقانوني، وإن السلطة التي بموجبها يأمر وينهى هي سلطة الشرع عند الشيعة والسنة على حد سواء، وإن كان خيار التعيين راجع للأمة عند علماء أهل السنة، بخلاف نظرية روسو التي تقر بأن السيادة للأمة وهي تمنحها للحاكم بموجب عقد، وعلى ضوئه تكون له صلاحية الأمر والنهي.

المبحث الثالث

دور الإمام في عهد الخلفاء

على الرغم من إن الإمام علي ظل معارضا لحكم الخلفاء الثلاثة الذين عاصرهم، كاشفا عن موقفه هذا في مناسبات كثيرة، ومعبرا عن أحقيته في القيام بأعباء الخلافة دونهم، مدعومة بالحجج والأدلة التي طالما كررها تأييدا لدعواه، سجلنا بعضها أنفا وهناك الكثير في بطن الكتب التاريخية والروائية المعتبرة، مما يخرج جمعها البحث عن إطاره. على الرغم من ذلك، لم تكن معارضة الإمام معارضة احتراف سياسي تستتبع وتدور مدار المصلحة الخاصة، وإنما هي معارضة تفرضها تعاليم الدين ومصلحة الأمة، وبالتالي فإن مصلحة الدين ومصلحة الأمة العليا مقدمة في منهج الإمام على معارضة الانحراف في تشخيص الخليفة.

لقد كان التفريق بين الحاكم والدولة واضحا في منهج معارضة الإمام، إذ إن معارضة الحاكم لعدم شرعيته من وجهة نظر الإمام لا يستدعي معارضة الدولة، طالما كان الحفاظ

عليها يتضمن الحفاظ على الإسلام والمسلمين، وإن الخطر الذي يتوجه إليها سيصيب الإسلام والمسلمين حتما؛ ومسؤولية الحفاظ عليهما أولى مهامه كإمام معين من قبل الله تعالى. هذه الرؤية المعارضة تختلف عن الرؤية المعارضة ذات النظرة الشخصية، التي تربط الدولة بالسلطة والملك، ومن ثم فإنه بزوال الدولة زوال سلطانهم، فقلقهم على الدولة من الأخطار المحدقة، إنما قلق على مصيرهم. فيما إن اهتمام الإمام منصب على مصلحة الدولة وإن كان مبعدا عن مواقع القرار، ولا هم له في وجوده في هرم السلطة، سوى ما كان متعلقا بمصلحة الإسلام والمسلمين(٤٤).

وقد صرح الإمام عليه السلام بهذه الحقيقة في كثير من خطبه وأقواله، واكدتها أفعاله وطبيعة تعامله مع الخلفاء السابقين، وفي هذا النص يلقي الإمام الضوء على موقفه من الأحداث والأسباب الموجبة لذلك. حيث قال: فما راعني إلا انثيال الناس على فلان يبايعونه، فأمسكت بيدي حتى رأيت راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى محق دين محمد صلى الله عليه وآله، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله، أن أرى فيه ثلما أو هدما، تكون المصيبة به علي أعظم من فوت ولايتكم، التي إنما هي متاع أيام قلائل، يزول منها ما كان كما يزول السراب وكما يقشع السحاب، فنهضت في تلك الأحداث حتى زاح الباطل وزهق واطمأن الدين وتنهنه(٤٥).

وفي هذا المبحث سنستعرض بعض من تلك المواقف، التي يمكن أن تسلط الضوء على طبيعة موقفه، ومنهج معارضته في تدعيم الكيان الإسلامي وحفظ الدين، وهي تندرج تحت عناوين متعددة، كالآتي:

أولاً: القضايا الاستراتيجية التي تتعلق بشؤون الدولة والأمة .

- من أهم القضايا الاستراتيجية التي كان للإمام رأيا حاسما فيها هي مشورته للخليفة الأول، بالإقدام على غزو الروم بعد رصد بعض التحركات المريبة من قبلهم في الجبهة الشمالية للدولة الإسلامية. حيث أرد أبو بكر أن يسبق الروم بالهجوم، فتشاور مع جماعة من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله حول الموضوع، فقدموا وأخروا ولم يخرجوا برأي جامع، فرجع أبو بكر لاستشارة الإمام علي، فأشار عليه أن يفعل ذلك، وقال: إن فعلت ظفرت، فقال أبو بكر: بشرت بخير! على إثرها

قام أبو بكر في الناس خطيبا، وأمرهم أن يتجهزوا لغزو الروم، وجعل خالد بن سعيد قائدا للجيش[٤٦].

- ولم يكن موقف الإمام الناصح للخليفة الأول موقفا خاصا، إذ لم يتردد الإمام من تقديم المشورة للخليفة الثاني أيضا، مع ما هو معروف عنه من الغلظة في التعامل والشدة تجاه موقف الإمام من البيعة لأبي بكر، فمع كل ذلك قدم الإمام عليه السلام له خطة لمواجهة تمرد الفرس. فقد تناهى إلى عمر أن جماعات من أهل همذان وأهل الري وأهل أصفهان ونهاوند وغيرهم تعاقدوا وتعاهدوا على اخراج المسلمين من ديارهم ثم غزوهم في عقر دارهم. ولما انتهى الخبر إلى عمر فزع فزعا شديدا، وصعد المنبر وخطب الناس فابلغهم بما يدور في بلاد فارس ونيتهم في الهجوم على مركز الدولة الإسلامية، طالبا المشورة والرأي لمواجهة هذا الخطر المحدق. فتكلم طلحة بن عبيد الله ومما قاله مخاطبا أبي بكر: قد وليت فخبرت واختبرت وخبرت، فلم تنكشف من عواقب قضاء الله إلا خيار، فاحضر هذا الأمر برأيك ولا تغب عنه. وقام عثمان وأدلى برأيه، فقال: فإني أرى أن تشخص أهل الشام من شامهم، وأهل اليمن من يمنهم، وتسير أنت في أهل هذين الحرمين (مكة والمدينة)، وأهل المصرين (الكوفة والبصرة)، فتلقى جمع المشركين بجمع المؤمنين. ثم تكلم الإمام علي ومما قاله، إنك إن أشخصت أهل الشام سارت الروم إلى ذراريهم، وإن أشخصت أهل اليمن سارت الحبشة إلى ذراريهم، وإن أشخصت أهل الحرمين انتفضت العرب عليك من أطرافها، حتى يكون ما ورائك من عيال العرب أهم مما بين يديك. ولكني أرى أن تقر هؤلاء في أمصارهم، وتكتب إلى أهل البصرة بأن يتفرقوا على ثلاث فرق، تقم واحدة منها حرسا على ذراريهم، ولتقم الأخرى في أهل عهدهم لئلا ينتقضوا عليهم، ولتسر الثالثة إلى إخوانهم من أهل الكوفة مددا لهم. وأما ما ذكرت من كثرة العجم ورهبتك من جموعهم، فإنا لم نكن نقاتل على الكثرة على عهد الرسول وإنما نقاتل بالنصر، فقال عمر: أجل والله[٤٧].

- واستشار الخليفة الثاني الإمام علي ثانية لما أراد غزو الروم، وفي نيته قيادة الجيش بنفسه. ومما أشار عليه الإمام عليه السلام: (إنك متى تسر إلى هذا العدو بنفسك فتلقهم فتنكب، لا تكن للمسلمين كانفة (ساترة) دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع

يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلا مجربا واحفز معه أهل البلاء والنصيحة؛ فإن أظهر الله فذاك ما تحب، وإن تكن الأخرى كنت ردءا (معينا وناصرا) للناس ومثابة للمسلمين) (٤٨).

- ولم تكن المشورة تتعلق بظرف معين يرتبط بمواجهة الأخطار المصيرية المحدقة بالأمة فحسب، إذ من الأمور الإدارية المهمة التي كانت للإمام علي عليه السلام بصمة فيها، هو التأصيل للتاريخ الإسلامي. فقد أراد عمر أن يضع تأريخا تعتمده الدولة في مكاتباتها، فجمع الناس وسألهم من أي يوم نكتب؟ فقال علي: من يوم هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله وترك أرض الشرك. ففعل عمر ذلك(٤٩).

- وفي موقف آخر مختلف، روى اليعقوبي أن الخليفة الثاني أراد تقسيم الكوفة بعد تمصيرها، فشاور بعض كبار الصحابة في الأمر، فأشاروا عليه بتقسيمها بينهم. وسأل الإمام عن الأمر، فأجابه: إن قسمتها اليوم لم يكن لمن يجئ بعدنا شيء، ولكن تقرها في أيديهم يعملونها، فتكون لنا ولمن بعدنا، فقال عمر: وفقك الله، هذا هو الرأي. ثم وجه عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان فمسحا السواد(٥٠).

- وهناك حالة أخرى جرت مع الخليفة الثالث، حيث بادر الإمام إلى درء الفتنة التي نشبت بينه وبين جمهور من الأمصار، بسبب السياسات الجائرة التي اتخذها عماله عليها، ولم يتوان الإمام في محاولة الإصلاح بينهما. فقد جاء عثمان إلى الإمام عليه السلام طالبا المساعدة في تهدئة الثوار المصريين الثائرين عليه واقناعهم بالعودة إلى ديارهم. وعلى ما يبدو من رواية الطبري أن الأمر قد تكرر أكثر من مرة، وأن عثمان كان تحت تأثير عماله وأقاربه لا يستجب لنصح الإمام في اصلاح الأوضاع.

حيث خرج جماعة من المصريين تقدر بخمسمائة شخص وعلى رأسهم عبدالرحمن بن عديس البلوي، طالبين المدينة تحت عنوان العمرة إلا أنهم كانوا متحاملين على عثمان يريدون نزعه عن الخلافة وإلا واجه القتل. ووصل الخبر إلى عثمان وعرف نوايا القوم فجاء إلى بيت الإمام عليه السلام (فقال: يا ابن العم إنه ليس لي مترك، وإن قرابتي قريبة ولي حق عظيم عليك، وقد جاء ما ترى من القوم، وهم مصبحي؛ وأنا أعلم أن لك عند الناس قدرا وأنهم يسمعون منك، فأنا أحب أن تركب إليهم فتردهم عني، فإني لا أحب أن يدخلوا علي فإن

ذلك جرأة منهم علي، وليسمع بذلك غيرهم، فقال علي: على ما أردهم؟ قال على أن أصير إلى ما أشرت به علي ورأيته لي، ولست أخرج من يديك، فقال علي: إني قد كنت كلمتك مرة بعد مرة فكل ذلك نخرج فتكلم، ونقول وتقول؛ وذلك كله فعل مروان بن الحكم وسعيد بن العاص وابن عامر ومعاوية، أطعتهم وعصيتني. قال عثمان: فإني أعصيهم وأطيعك)[٥١].

- ومع أن الإمام علي عليه السلام لم يشترك بشكل فعلي في إدارة شؤون الدولة زمن الخلفاء الثلاثة، فلم يتسلم ولاية أحد الامصار ولا قيادة جيش وما إلى ذلك، وبقي بعيدا عن المهمات الرسمية وكان يمارس العمل في استصلاح الأراضي الزراعية. إلا أنه أطلق يد أهل بيته وأصحابه للمشاركة في المهمات الإدارية والعسكرية في حدود المصلحة الإسلامية العامة، فقد تولى سلمان الفارسي ولاية المدائن في عهد عمر بن الخطاب، وكان هاشم المرقال أحد قادة الفتح الإسلامي لبلاد الشام، كما شارك في تلك الجبهة أبو ذر الغفاري. وهكذا الحال بالنسبة لباقي أنصار الإمام وشيعته[٥٢].

ثانياً: الحكم والقضاء

لقد كان للإمام دور مهم في سد حاجة الأمة في مجال الإفتاء والحكم والقضاء، حيث كان الصحابة يلجؤون إليه في مسائلهم كونه باب مدينة علم الرسول، وكذلك الخلفاء حين يواجهون قضايا تشكل عليهم ولم يهتدوا إلى حلها. وقد سجلت كتب التأريخ الكثير من الحوادث والقصص التي تندرج ضمن هذا الباب، وسنشير إلى ثلاث منها على سبيل التذكير فقط:

- فقد ورد أن رجلا رُفع إلى الخليفة الأول كان قد شرب الخمر، فأراد أن يقيم عليه الحد، فقال الرجل: إني شربتها فعلا ولكني لا أعلم بتحريمها، إذ نشأت بين قوم يستحلونها، ولم أعلم بتحريمها إلى اليوم، فارتج على أبي بكر وأبهم عليه أمر الحكم، ولم يعلم وجه القضاء فيه. فأشار عليه بعض من حضر المجلس باستجلاء الحكم في ذلك من الإمام علي، فأرسل إليه من يسأله، فقال الإمام: مر ثقتين من رجال المسلمين يطوفان بالرجل على مجالس المهاجرين والأنصار، يناشدانهم الله هل فيهم من تلا عليه آية التحريم أو أخبره بذلك. فإن شهد بذلك رجلان منهم،

فأقم عليه الحد، وإن لم يشهد أحد فاستتبه وخلي سبيله. ولما جاء الخبر إلى أبي بكر فعل ذلك(٥٣).

- وقد جاء في قصة قدامة بن مضعون أنه شرب الخمر، ولما وصل الخبر إلى عمر أراد أن يقيم عليه الحد، قال قدامة: لا يجب عليّ لأن الله تعالى يقول: (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا) (المائدة: ٩٣)، فدرأ عمر عنه الحد. فبلغ الإمام الخبر، فمشى إلى عمر فقال له: لم تركت إقامة الحد عليه، فأجابه: لأنه تلي عليّ الآية، فقال له الإمام: ليس قدامة من أهل هذه الآية ولا من سلك سبيله في ارتكاب المحرمات، لأن الذين آمنوا وعملوا الصالحات لا يستحلون الحرام. وأضاف: أردد قدامة واستتبه مما قال، فإن تاب أقم عليه الحد، وإن لم يتب فاقتله لأنه خرج عن الملة. فتنبه عمر لذلك، ووصل الخبر قدامة فاظهر التوبة، فدرأ عنه عمر القتل، ولكنه لم يعلم كيف يحده، فعاد إلى الإمام، فقال له الإمام اجلده ثمانين جلده. ففعل عمر ما أشار عليه (٥٤).

- ومما ورد أيضا أنه جيء إلى عمر بامرأة حامل قد زنت، فأمر برجمها، فقال الإمام لعمر: هب لك سبيل عليها، فأي سبيل لك على ما في بطنها؟ وقد قال الله تعالى: ولا تزر وازرة وزر أخرى (فاطر: ١٨). فقال عمر: لا عشت لمعضلة لا يكون لها أبو الحسن، ثم سأله: ما أصنع بها؟ فأشار عليه الإمام أن احتط عليها حتى تلد، فإذا ولدت ووجدت له من يكفله، فأقم عليها الحد. فعول عليه عمر(٥٥).

ثالثاً: القضايا التي تتعلق بشؤون الدين والدفاع عنه .

وفي هذا المجال كان هناك دور رائد للإمام، حيث أجرى حوارات معمقة مع علماء اليهود والنصارى الذين وردوا على بلاد المسلمين، للتعرف على الدين ومناقشة رؤاهم الخاصة تجاه قضايا تتعلق بالله سبحانه والخلق والمعاد والأنبياء السابقين. وقد سبق الإمام في تلك الحوارات إلى الكثير من المفاهيم التي لم تكن معروفة لدى المسلمين، حتى ورودها عليهم من خلال ترجمة الفلسفة اليونانية في القرون اللاحقة.

- فمن القضايا التي تصدى لها الإمام علي في زمن الخليفة الأول وهي ذات صلة بالدين والعقيدة، ما ذكره الطبرسي من إن وفدا من بلاد الروم قدم المدينة على

عهد أبي بكر، وكان من ضمنه راهب من رهبان النصارى حامل معه ذهبا وفضة، فأتى مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وكان أبو بكر حاضرا وعنده جماعة من المهاجرين والأنصار، فدخل عليهم وحياهم وسأل عن أبي بكر فأوموا إليه، فتوجه إليه، وقال أنا من بلاد الروم وجئت أسال أمين هذه الأمة مسألة، إن أجابني عنها أسلمت وبما أمرني أطعت وهذا المال فرقته بينكم، وإن لم يجبني رجعت ولم أسلم. وهي: أخبرني عن شيء ليس لله، ولا من عند الله، ولا يعلمه الله؟ فارتعش أبو بكر ولم يحر جوابا، ولم يجد الآخرين ما يجيبون به عليه. فأتى سلمان الفارسي إلى بيت الإمام علي وقص عليه القصة، فجاء إلى المسجد وأعاد الراهب مسألته عليه، فأجابه الإمام: على الخبير وقعت، أما قولك (ليس لله) فإن الله أحد ليس له صاحبة ولا ولد، وأما قولك (ولا من عند الله) فليس من عند الله الظلم لأحد، وأما قولك (لا يعلمه الله) فإن الله لا يعلم له شريكا في الملك. فقام الراهب وقبل الإمام وأسلم بين يديه(٥٦).

- وورد في المصادر أن بعض أحبار اليهود جاء إلى أبي بكر، فقال: أنت خليفة نبي هذه الأمة؟ فأجابه نعم، فقال اليهودي: إنا نجد في التوراة أن خلفاء الأنبياء أعلم أممهم، فخبرني عن الله أين هو، في السماء أم في الأرض؟ فرد عليه أبو بكر: في السماء على العرش، فقال اليهودي: فأرى الأرض خالية منه، وأراه على هذا القول في مكان دون الآخر، فقال أبو بكر: هذا كلام الزنادقة، اغرب عني وإلا قتلتك. فولى اليهودي متعجبا ومستهزئ بالإسلام. فاستقبله الإمام علي وقال له قد عرفت مسألتك وما أجبت عليها، وإنا نقول: أن الله جل عز وجل أين الأين فلا أين له، وجل عن أن يحويه مكان، وهو في كل مكان بغير مماسة ولا مجاورة، يحيط علما بما فيها، ولا يخلو شيء منها من تدبيره. وأضاف: إني مخبرك بما جاء في كتاب من كتبكم يصدق ما ذكرت لك، فإن عرفته أتؤمن به؟ قال اليهودي: نعم، فعرفه به، ولما أتم الإمام قال اليهودي: أشهد أن هذا هو الحق، وأنت أحق بمقام نبيك ممن استولى عليه(٥٧).

- وفي موقف آخر، قدم المدينة جماعة من النصارى يتقدمهم جاثليق قد حفظ التوراة والانجيل وله معرفة بعلم الكلام، فقصد أبو بكر وقال له: إنا وجدنا في الانجيل

رسولا يخرج بعد عيسى، وقد بلغنا خروج محمد ففزعنا إلى ملكنا فجمع وجوه القوم وأنفذنا نلتمس منه الحق فيما اتصل بنا، ولم ندركه. فقال عمر: هذا خليفة رسول الله، فجثى الجاثليق على ركبتيه وسأل أبا بكر: خبرنا أيها الخليفة عن فضلكم علينا في الدين؟ فقال أبو بكر: نحن مؤمنون وأنتم كفار، والمؤمن خير من الكافر، فرد النصراني: هذه دعوى تحتاج حجة. فخبرني أنت مؤمن عند الله أم عند نفسك؟ فقال أبو بكر: أنا مؤمن عند نفسي ولا علم لي بما عند الله، قال: فهل أنا كافر عندك على مثل ما أنت مؤمن، أم أنا كافر عند الله؟ فأجاب أبو بكر: أنت عندي كافر ولا علم لي بحالك عند الله. فقال: فما أراك إلا شاكا في نفسك وفيّ، ولست على يقين من دينك. ومما سأله بعد حديث طويل: أخبرني هل احتويت على جميع علم النبي المبعوث إليك؟ قال أبو بكر: لا، ولكني أعلم منه ما قضي لي علمه. فرد عليه: فكيف صرت خليفة للنبي وأنت لا تحيط علما بما تحتاج إليه أمته من علمه؟ فأقبل الإمام علي وجلس، فقال النصراني: دلوني على من أسأله عما احتاج إليه، فقال علي: سل حاجتك، فقال النصراني: أسألك عما سألت عنه هذا الشيخ، خبرني أمؤمن أنت عند الله أم عند نفسك؟ فقال الإمام: أنا مؤمن عند الله كما أنا مؤمن في عقيدتي، فقال النصراني: هذا كلام وثيق بدينه، فبماذا عرفت؟ قال الإمام: بالكتاب المنزل وصدق النبي المرسل بالآيات الباهرات والمعجزات البينات. فقال النصراني: فخبرني عن الله أين هو؟ فأجابه الإمام: إن الله يجل عن الأين ويتعالى عن المكان، كان فيما لم يزل ولا مكان، وهو اليوم على ذلك لم يتغير. فسأل النصراني: كيف طريق المعرفة به؟ قال الإمام: تعالى الله الملك الجبار من أن تدركه الحواس أو يوصف بمقدار أو يقاس بالناس، والطريق إلى معرفته صنائعه الباهرة للعقول، الدالة بالاعتبار بما هو عنده مشهود ومعقول، قال النصراني صدقت.. والحديث طويل وفي نهايته أسلم النصراني وجماعته على يد الإمام [٥٨].

على ضوء ما تقدم، نجد إن الإمام في الوقت الذي التزم فيه بموقفه الرافض لخلافة الخلفاء الثلاثة السابقين عليه، وعبر عن أحقيته لخلافة الرسول الكريم، سوى أن موقفه المعارض هذا لنظام الحكم لم يمنعه من اتخاذ أدوار مهمة للحفاظ على الكيان الإسلامي، واصراره على عدم السماح للخلاف في إرباك الوضع السياسي الإسلامي، الأمر الذي

يمكن أن يستغل من قبل المنافقين أو الأعداء الخارجيين للإطاحة بالحكم والانقضاض على الإسلام.

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن المعارضة في الإسلام، ينبغي أن تتخذ معادلة تعتمد على التوازن الدقيق بين الموقف المعارض لنظام الحكم، والمعبر بصورة صريحة عن هذا الرفض والاصرار على تصحيحه من جهة، ولكنها هي من جهة أخرى يفترض أن تعتمد منهجا لا يدع لهذا الخلاف أن يكون سببا في انهيار الكيان الإسلامي. إن المعارضة السياسية على وفق الرؤية الإسلامية، في الوقت الذي تقوم فيه على مبدأ واجب من مبادئ الإسلام، هو مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، إذ يجعل من المسلمين أمام مسؤولياتهم الكبرى في تصحيح الخلل الذي قد يصيب النظام السياسي، هي في الوقت ذاته تؤكد على ضرورة خلو منهج المعارضة من أعمال أو أهداف قد تشكل خطرا على كيان الأمة، أو تكون سببا في تزلزل العقيدة الدينية وانحسارها في واقع الأمة، بل لابد أن يتضمن منهجها كل ما من شأنه تسديد الأمة في مسيرتها وتطورها، وضمان أن يكون ذلك في إطار الرضا الإلهي.

الخاتمة:

وفي نهاية مطاف البحث لابد أن نؤشر على أهم النقاط التي عرض لها، وهي:

- إثر الدعوة الإسلامية والهجرة إلى يثرب ظهر مجتمع جديد له خصائص مميزة، يقوم على رابطة الدين والشعور العام بالتضامن، ويعترف بقانون واحد يحدد النظام العام له، ويهدف إلى غايات مشتركة. ومثل هذا المجتمع الذي توافرت فيه هذ العناصر هو الذي يوصف بأنه (سياسي) ويقال عنه أنه (دولة)، وبطبيعة الحال كان الرسول هو المؤسس والرئيس لهذه الدولة الفتية، إذ كان يؤدي تلك المهام كونه أعلى سلطة في المجتمع الإسلامي، ولم تنحصر مهمته في إيصال الدعوة الدينية ونشر تعاليمها.
- وكان لرحيل الرسول الأكرم تداعيات كبيرة على الساحة الإسلامية، ولعل من أبرزها تلك التي تتعلق بشؤون الحكم والدولة، التي كانت سببا مباشرا في انقسام المسلمين. إذ لما كان الرسول مصطفا من الله جل وعلا ومسددا بالوحي، لم يكن من المنطقي تصور وجود معارضة سياسية بين المسلمين على وفق ما اصطلح عليه علم السياسية، غير إن غياب الرسول عن الأمة، ثم اعراض المسلمين عن وصيته

بالإمام علي واعتمادهم اختيار الناس طريقا لتعيين الخليفة؛ هنا تبدل الطريق من اصطفاء الله تعالى إلى خيار الناس، الأمر الذي يعد إيذانا بحقهم في المعارضة، إذ من طبيعة البشر الاختلاف. وعلى الصعيد النظري يمكن القول إن المحور الذي يدور عليه التأصيل الشرعي للمعارضة السياسية، يقوم على المبدأ الإسلامي القائم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي أكد عليه القرآن الكريم في كثير من آياته الشريفة.

- تبنى التيار القرشي في اجتماع السقيفة ترشيح أبو بكر لخلافة الرسول، ولم يتطرق إلى نص مقدس أو حجة دينية، وكان حديثه يقوم على ركيزتين أساسيتين، وكلاهما تستند إلى رؤية لا صلة لها بالدين بقدر ارتباطها بالجانب القبلي، أحداهما: مقام قريش عند العرب، وثانيهما: أن النبي الكريم منها. فمعايير شرعية تقديم الخليفة كانت معايير قبلية أكثر منها دينية، وما سيق من حجج ترتبط بالدين كالسابقة في الإسلام والجهاد في سبيله، فهي تبدو من سياق الكلام منزوعة عن بعدها الإيمان، وذات صلة بالمكانة الاجتماعية.

- مثل موقف الإمام علي عليه السلام حركة المعارضة السياسية الأولى في التأريخ الإسلامي، التي جاءت إثر اجتماع السقيفة، ذلك الاجتماع الذي مهد الطريق لإرساء دعائم نظام الحكم في الإسلام بعد الرسول. لقد قامت على نظرية خاصة في نظام الحكم لها دلائلها التي تستند إلى تعاليم الإسلام وشرعه، ذلك أن السياسة في الإسلام تستمد أصولها من الدين. وهي بذلك تختلف عن حركة المعارضة التي تولاها الأنصار وبعض القرشيين، ذلك لأنها كانت ذات مغزى سياسي آني، فانتهت بتغير الظروف.

- وما يميز هذه المعارضة عن غيرها من الحركات يرجع إلى شخصية الإمام علي نفسه، فهو الإمام المعصوم المنصوص عليه إلهيا خليفة لرسول الله صلى الله عليه وآله، ومن ثم فإن قوله وفعله وتقريره حجة يجب العمل به عند الشيعة. وهو أحد الخلفاء الراشدين الواجب الطاعة لدى أهل السنة، فضلا عن المزايا والخصائص التي استأثرت بها هذه الشخصية دون غيرها من رجال الصدر الأول، عبرت عنها مجموعة كبيرة من النصوص الشريفة.

- ولذا ظلت دعوة الإمام علي عليه السلام ومعارضته إلى اليوم، فعند معالجة ظاهرة المعارضة

في الإسلام يقتضي التمييز بين ظروف النشأة والظروف التأريخية اللاحقة لها، حيث تتبين صيغتين أساسيتين في تأريخ الظاهرة، الأولى ترافقت مع ظروف النشأة وتحشدت بمطالبة فريق من المسلمين بخلافة الإمام علي للنبي، استنادا إلى أدلة وشواهد، وأما الثانية فهي الصيغة التي انتهت إليها تلك الدعوة بأيديولوجية دينية، وهي ما استقر عليه التشيع في المجتمع الإسلامي.

- لقد كان التفريق بين الحاكم والدولة واضحا في منهج معارضة الإمام، إذ إن معارضة الحاكم لعدم شرعيته من وجهة نظر الإمام لا يستدعي معارضة الدولة، طالما كان الحفاظ عليها يتضمن الحفاظ على الإسلام والمسلمين، وإن الخطر الذي يتوجه إليها سيصيب الإسلام والمسلمين حتما؛ ومسؤولية الحفاظ عليهما أولى مهامه كإمام معين من قبل الله تعالى.

- وعلى هذا الأساس يمكن القول إن المعارضة في الإسلام، ينبغي أن تتخذ معادلة تعتمد على التوازن الدقيق بين الموقف المعارض لنظام الحكم، والمعبر بصورة صريحة عن هذا الرفض والاصرار على تصحيحه من جهة، ولكنها هي من جهة أخرى يفترض أن تعتمد منهجا لا يدع لهذا الخلاف أن يكون سببا في انهيار الكيان الإسلامي أو يعرقل مسيرته.

هوامش البحث

(١) سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، ص٢٥٧.
(٢) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٦، ص٢٣١.
(٣) الريس، محمد ضياءالدين، النظريات السياسية الإسلامية، ص٢٧.
(٤) المصدر السابق، ص٣٠.
(٥) سبيتي، يوسف علي، المعارضة في الإسلام، ص٤١.
(٦) محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، ص١٢٣.
(٧) المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤.
(٨) جمعة، فاطمة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام، ص٦٣-٦٤.
(٩) الانصاري، محمد حياة، حديث الكساء، ص٥٥ وما بعدها.

(١٠) النيسابوري، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج٣، ص١٢٦.
(١١) الهلالي، سليم بن قيس، كتاب سليم، ص١٩٨.
(١٢) الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، ج١، ص٧.
(١٣) الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، ص٢٣.
(١٤) المصدر السابق، ج١، ص٢٤-٢٥.
(١٥)الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، ج١، ص٨.
(١٦)الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، ص٢٦.
(١٧)الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، ج١، ص١١.
(١٨)الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، ص٢٨.
(١٩)المعتزلي، ابي حديد، شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٣٦ وما بعدها.
(٢٠)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٣، ص١٣٦.
(٢١)الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، ج١، ص٨.
(٢٢)الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة ، ج١، ص٣٠-٣١.
(٢٣)الطبرسي، احمد بن علي، الاحتجاج، ج١، ص٩٥.
(٢٤)الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة ، ج١، ص٢٨-٢٩.
(٢٥)طي، محمد، الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، ص١٨-١٩.
(٢٦)الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة ، ج١، ص٢٩-٣٠.
(٢٧)المعتزلي، ابي حديد، شرح نهج البلاغة، ج٢، ص٤٨.
(٢٨)الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، ج١، ص١٤.
(٢٩)محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، ص٢٤١-٢٤٢.
(٣٠)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٣، ص١٢٤.
(٣١)بيضون، ابراهيم، تكوين الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول، ص١٤.
(٣٢)عبدالمجيد، أحمد فؤاد عبدالجواد، البيعة عند مفكري أهل السنة، ص٣٩.
(٣٣) جمعة، فاطمة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام، ص٤٧-٤٩.
(٣٤)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٣، ص٢٦٣-٢٦٥.
(٣٥)المصدر السابق، ج٣، ص٢٦٨.
(٣٦)محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، ص١٤١.
(٣٧)المعتزلي، ابي حديد، شرح نهج البلاغة، ج١٢، ص١٧.
(٣٨)المصدر السابق، ج١٢، ص٢٠٩.
(٣٩) المصدر السابق، ج١٢، ص٢١٠-٢١١.

(٤٠)محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، ص٢٤٢-٢٤٣.
(٤١)طي، محمد، الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، ص١٦-١٧.
(٤٢)العمد، سلوى، الشهيد في تراث السنة والشيعة..نموذج الحسين بن علي، ص٣٩-٤١.
(٤٣)الريس، محمد ضياءالدين، النظريات السياسية الإسلامية، ص٢١٢-٢١٣.
(٤٤)الخضران، الشيخ عزيز حسن، دور الامام في زمن الخلفاء.
(٤٥)المعتزلي، ابي حديد، شرح نهج البلاغة، ج١٧، خ٦٢، ص١١٧.
(٤٦)اليعقوبي، تأريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٣٣.
(٤٧)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٤، ص٨٥.
(٤٨)الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٣، ص٨٩..
(٤٩)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٢، ص٢٤٣.
(٥٠)اليعقوبي، تأريخ اليعقوبي، ج٢، ص١٥١-١٥٢.
(٥١)الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، ج٤، ص٢٤٢.
(٥٢)محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، ص٢٥٠.
(٥٣)المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري، الارشاد، ج١، ص١٩٩.
(٥٤)المصدر السابق، ج١، ص٢٠٢-٢٠٣.
(٥٥)المصدر السابق، ج١، ص٢٠٤.
(٥٦)الطبرسي، احمد بن علي، الاحتجاج، ج١، ص٢٧٢-٢٧٣.
(٥٧)المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري، الارشاد، ج١، ص٢٠١-٢٠٢.
(٥٨)الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب الأمالي، ج١، ص٣٤٢-٣٤٦.

قائمة المصادر

١- الانصاري، محمد حياة، حديث الكساء، الموقع الالكتروني: http://shiaonlinelibrary.com
٢- بيضون، ابراهيم، تكوين الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول، دار اقرأ للنشر، ط٢، ١٩٨٩ ، بيروت.
٣- جمعة، فاطمة، الاتجاهات الحزبية في الإسلام، دار الفكر اللبناني، بيروت.
٤- الخضران، الشيخ عزيز حسن، دور الامام في زمن الخلفاء، مجلة رسالة القلم، الموقع الالكتروني:

https://www.ralqalam.com

٥- الدنيوري، محمد بن عبدالله ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج١، تحقيق علي شيري، منشورات الشريف الرضي.
٦- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، تأريخ الإسلام، تحقيق عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي.
٧- الريس، محمد ضياءالدين، النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، ط٧، القاهرة.
٨- الريشهري، محمد، موسوعة الإمام علي بن أبي طالب في الكتاب والسنة والتاريخ، ج٣، الموقع الالكتروني: Hiaonlinelibrary.com
٩- سبيتي، يوسف علي، المعارضة في الإسلام، دار البلاغة، ٢٠٠١.
١٠- سليمان، عصام، مدخل إلى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٨٩، بيروت.
١١- الطبرسي، احمد بن علي، الاحتجاج، ج١، منشورات الشريف الرضي، ط١، ١٣٨٠.
١٢- الطبري، محمد بن جرير، تأريخ الطبري، دار احياء التراث العربي، بيروت.
١٣- الطوسي، محمد بن الحسن، كتاب الأمالي، تحقيق بهراد الجعفري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٨١.
١٤- طي، محمد، الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط١ ، ١٩٩٧، بيروت.
١٥- عبدالمجيد، أحمد فؤاد عبد الجواد، البيعة عند مفكري أهل السنة، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨.
١٦- العمد، سلوى، الشهيد في تراث السنة والشيعة.. نموذج الحسين بن علي، رسالة ماجستير من مركز الدراسات العربية ودراسات الشرق الأوسط، الجامعة الامريكية، كانون الأول ١٩٨٧.
١٧- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
١٨- محمد، عبدالزهرة عثمان، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين، مؤسسة السيدة المعصومة، ط١، ٢٠٠٨، بغداد.
١٩- المعتزلي، ابي حديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل، مركز الشرق الأوسط الثقافي، بيروت.
٢٠- المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري، الارشاد، ج١، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، ط٢ ، ٢٠٠٨، بيروت.
٢١- النيسابوري، الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج٣، الموقع الالكتروني: http://shiaonlinelibrary.com
٢٢- الهلالي، سليم بن قيس، كتاب سليم، تحقيق محمدباقر الأنصاري، نشر الهادي، ط١ ، ١٤٢٠ ، قم.
٢٣- اليعقوبي، تأريخ اليعقوبي، ج٢، الموقع الالكتروني: http://shiaonlinelibrary.com